



الرابط الموحد للمنصات الاخبارية لصحيفة الوقفا على مواقع التواصل: <https://linktr.ee/alwifaqkw>

السنة الأولى (العدد ٢٣٣) - الثلاثاء ١٨ رمضان ١٤٤٦ هجري - ١٨ مارس ٢٠٢٥

مساجد الكويت «١٦»

اهتم أهل الكويت منذ القدم ببناء المساجد بكثرة في البلاد، والتي كانت في بداياتها مشيدة من الطين، ثم تطور البناء بمرور السنين وصارت على أحدث طرز البناء. وأشارت إحصائية قطاع المساجد التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أن عدد المساجد في الكويت خلال عام 2019 م وصل إلى (1695) مسجداً تتسع لحوالي (2,8) مليون شخص، من بينها (1007) مسجد جامع (تقام فيه صلاة الجمعة). وبحسب إحصائية بتاريخ يوليو 2024 تملك الكويت 1828 مسجداً في أراضيها. وستنشر خلال شهر رمضان المبارك نبذة عن عدد من مساجد الكويت موزعة على محافظات الكويت الستة.

أسسه عبدالله بن محمد بن سليمان آل مديرس في عام 1810م

مسجد المديرس.. أحد أقدم مساجد الكويت وعمره 215 عاماً

المسجد قائم إلى اليوم وموقعه في الحي القبلي مقابل المدرسة القبلية للبنات



صورة توضح موقع مسجد المديرس



صوره نادره سنة ١٩٥٨ م لمسجد المديرس قديماً على اليسار والمدرسة القبلية على اليمين



صورة حديثة لمسجد المديرس



لوحة بيانات المسجد الرسمية

مسجد المديرس:
مسجد المديرس أسسه عبدالله بن محمد بن سليمان آل مديرس في عام ١٢٢٥ هـ / عام ١٨١٠ م في زمن الشيخ عبد الله بن صباح الأول، ويعتبر من أقدم المساجد بدولة الكويت التي تم تشييدها وجددها وزارة الأوقاف عام ١٩٥٦ م. ثم جدده مرة أخرى في عام ١٩٨٤ م لأهميته التاريخية. والمسجد قائم إلى اليوم وموقعه في الحي القبلي مقابل المدرسة القبلية للبنات في حي الوسط بقرب بنك الكويت الوطني على شارع علي سالم الصباح. والمسجد يقع خارج السور الأول عنده بوابة دروازة السبعان وقد بني في منطقة كانت تكثر فيها العيش والأوكواخ. ويضوي شرعية من القاضي علي بن عبد الله الشارح تمت

إزالتها وفي موضعها تم بناء هذا المسجد. وقام بالإمامة فيه الملا عبد الله بن محمد السلطان، والملا الفهد العدواني، والملا عبد اللطيف بن شنيان والشيخ عبد العزيز حمادة وأخوه الملا علي، والملا خليل بن جعفر العوضي، وغيرهم. كما قام بالأذان فيه الملا عبد العزيز البصري والملا علي بن ياسين والملا يوسف بن راشد الضويحي، وغيرهم.

المصادر:
١- كتاب «مساجد الكويت القديمة» - المؤرخ عدنان الرومي - ص ٣٨-٤١.
٢- كتاب «معالم مدينة الكويت القديمة» المؤرخ صلاح الفاضل وآخرون - الجزء السادس ص ٢٤ - مركز البحوث والدراسات الكويتية.



بعض مراجع الردود على الشبهات

الشبهات التي تطعن في الإسلام والردود عليها (١٦)

على كل شبهة من هذه الشبهات المثارة، والتي تتورد في عصرنا بشكل أو بآخر، من خلال عرض ما جاء في بعض المراجع منها كتاب «حقائق إسلامية في مواجهة حملات التشكيك» للدكتور محمود حدي زقزوق، وهو من إصدار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف في مصر بتاريخ المحرم 1422 هـ - أبريل 2001 م. وكتاب «مختارات من كتاب حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين» - إشراف وتقديم - محمود حدي زقزوق - وزارة الأوقاف - القاهرة - بدون تاريخ. وكتاب «في جولة مع المستشرقين» - للإستاذ عبد الخالق سيد أبو راية - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة 1976. ونأمل أن يسهم نشرنا لهذه الردود في توضيح الصورة الحقيقية للإسلام وإزالة بعض ما علق بالإنهان من سوء فهم لتعاليمه وعقائده، والله من وراء القصد.

يتعرض الإسلام منذ اللحظات الأولى لتفحصه - ولا يزال حتى اليوم - لهجوم وإبارة الشبهات حوله والتشكيك في عقائده وتعاليمه، والواقع يبين لنا أن الشبهات التي تثار ضد الإسلام منذ ظهر وحتى اليوم هي شبهات مكررة ولا تختلف بين بعضها إلا في الصياغة أو محاولة إعطائها صبغة علمية، ومواجهة تلك الشبهات تكون ببذل جهود علمية مضاعفة من أجل توضيح الصورة الحقيقية للإسلام، ونشر ذلك على أوسع نطاق خاصة في عصر ثورة المعلومات والاتصالات واستخدام المزايد لشبكة الاتصالات الدولية «الإنترنت»، وقد نفض مفكرو الإسلام - في فترات مختلفة - بالقيام بواجبهم في الرد على هذه الشبهات كل بطريقة الخاصة وبأسلوبه الذي يعتقد أنه السبيل الأنوم للرد. وتعميماً للفائدة، ستواصل صحيفة «الوقفاء» خلال شهر رمضان المبارك، نشر الردود

ثالثاً - الردود على الشبهات المثارة حول موقف الإسلام من المرأة وأهليتها الشبهة (4): يزعمون أن الإسلام يحرم المرأة من تولي المناصب العليا

في عدم جواز تولي المرأة وظائف عامة وهو [إن يطغى قوم ولو أمرهم امرأة] فإن له مناسبة خاصة - فعندما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أن أهل فارس ملكوا عليهم بنت كسرى قال هذا الحديث، وقد استنتج منه الفقهاء أن المرأة لا تلي على الرجال ولاية عامة بمعنى رئاسة الدولة أو الخلافة، ولكن لا يجوز أن يغيب عن ذهننا أن القرآن الكريم قد أثنى على ملكة سبأ في سورة التمل، وامتدح حكمته في معالجة الأمور، وهذا أمر له دلالة مهمة تعبر عن مدى تقدير القرآن الكريم للمرأة وكفاءتها وحسن تصرفها وهي في أعلى منصب في الدولة.

٢- لقد نظر كثيرون من علماء الإسلام في مختلف العصور الإسلامية إلى عمل المرأة نظرة تقدمية. فقد قال الإمام ابن حزم بجواز أن تتولى المرأة الحكم، وهذا رأي الإمام أبي حنيفة صاحب المذهب الفقهي المشهور، أما الإمام ابن جرير الطبري فقد أجاز أن تتولى المرأة القضاء في كل شيء يجوز للرجل أن يتولى فيه دون استثناء، وقد روى أن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب قد ولي القضاء بنت عبد الله الخزومية قضاء الحسبة على سوق المدينة، وهي وظيفة دينية مدنية تتطلب الخبرة والصرامة

٣- وإذا كان الإسلام لا يحرم المرأة من حقها في تولي مناصب عليا في الدولة ما دامت أهل لذلك فإنه ينبغي ألا يحطى نشاط المرأة خارج البيت على قيامها بمسئولياتها الأساسية نحو أسرتها من أطفال وزوج، فالأسرة هي البيئة الأولى في بناء المجتمع، فإذا انهارت كان ذلك إيذاناً بانهايار المجتمع من أساسه، والخطوب إذن هو الوفاة بين عمل المرأة خارج البيت ومسئولياتها في البيت من أجل مصلحة المجتمع كله.

العبارة يكون هذه الولاية «مؤسسة شورية»؟
«سلطاناً فردياً مطلقاً»؟
ولاية المرأة للقضاء
أما ولاية المرأة للقضاء، والتي يثيرها البعض كشبهة على اكتمال أهلية المرأة في الرؤية الشرعية، فإن إزالة هذه الشبهة يمكن أن تتحقق بالتنبيه على عدد من النقاط:
أولها، أن ما لدينا في تراثنا حول قضية ولاية المرأة لمنصب القضاء هو «فكر إسلامي» واجتهادات فقهاء «أثرت» أحكاماً فقهية «وليس ديناً» وضعه الله سبحانه وتعالى وأوحى به إلى رسوله صلى الله عليه وسلم، فالقرآن الكريم لم يعرض لهذه القضية، كما لم تعرض لها السنة النبوية، لأن القضية لم تكن مطروحة على الحياة الاجتماعية والواقع العملي لمجتمع صدر الإسلام، فليس لدينا فهماً دينية أصلاً، ومن ثم فإنها من مواطن ومسائل الاجتهاد.
وثانيها، أن اجتهادات الفقهاء القدماء حول تولي المرأة لمنصب القضاء هي اجتهادات متعددة ومختلفة باختلاف وتعدد مذاهبهم واجتهاداتهم، ومن ثم فليس هناك «إجماع فقهي» في هذه المسألة.
وثالثها، منصب القضاء ولايته أصابها ما أصاب الولايات السياسية والتشريعية والتنفيذية من تطورات انتقلت بها من «الولاية الفردية» إلى ولاية «المؤسسة» فلم تعد «ولاية رجل» أو «ولاية امرأة»، وإنما أصبحت «ولاية جزء» من المؤسسة والمجموع، وأصبحت «المرأة جزءاً من المؤسسة والمجموع»، ومن ثم أصبحت القضية في «كيف جديد» يحتاج إلى «تكييف جديد» يقدمه الاجتهاد الجديد لهذا التطور المؤسسي الجديد الذي انتقلت إليه كل هذه الولايات... ومنها ولاية المرأة للقضاء.



الدكتور محمود حدي زقزوق

ب- رد الدكتور محمود حدي زقزوق على هذه الشبهة:
يقول المرحوم الدكتور محمود حدي زقزوق في الرد على الشبهة:
١- الإسلام لا يمنع المرأة من تولي مناصب عليا في الدولة، فلها أن تشغل من المناصب ما يتلاءم مع طبيعتها ومع خبراتها وكفاءتها ومؤهلاتها. أما الحديث النبوي الذي اعتمد عليه الفقهاء



الدكتور محمد عمارة

الاسلام.. أما ما عدا هذا المنصب بما في ذلك ولايات الأقاليم والأقطار والدول القومية والقضائية والوطنية فإنها لا تدخل في ولاية الإمامة العظمى لدار الإسلام وأمته.. لأنها ولايات خاصة وجزئية، يفرض واجب الأمر بالعرف والنهي عن المنكر المشاركة في حمل أماناتها على الرجال والنساء دون تفریق.. فالشبهة إنما جاءت من خلط مثل هذه الولايات الجزئية والخاصة بالإمامة العظمى والولاية العامة لدار الإسلام وأمته وهي الولاية التي اشترط جمهور الفقهاء «الذكورة» فيمن يليها.. ولا حديث للفقهاء المعاصرين لا ولاية للمرأة لهذه الإمامة العظمى، لأن هذه الولاية قد غابت عن تناول الرجال، فضلاً عن النساء، منذ سقوط الخلافة العثمانية [١٣٤٢ هجرية ١٩٢٤ م] وحتى الآن.. وأمر آخر لا بد من الإشارة إليه، ونحن نزيل هذه الشبهة عن ولاية المرأة للعمل العام، وهو تغير مفهوم الولاية العامة في عصرنا الحديث، وذلك بانتقاله من «سلطان الفرد» إلى «سلطان المؤسسة»، والتي يشترك فيها جمع من ذوى السلطان والاختصاص.. والتي يشترك فيها جمع من ذوى السلطان والحال مع تحول التشريع والتفتيش من اجتهاد الفرد إلى اجتهاد مؤسسات الصياغة

الشبهة:
يزعمون أن الإسلام ينتقص من أهلية المرأة ويحرمها من تولي المناصب العليا ودليلهم التفسير الخاطئ لحديث «ما أفطح قوم ولو أمرهم امرأة».

أ- رد الدكتور محمد عمارة:
يقول المرحوم الدكتور محمد عمارة في الرد على الشبهة: المسلمون مجتمعون على أن الإسلام قد سبق كل الشرائع الوضعية والمخبرات الإنسانية عندما أعطى للمرأة ذمة مالية خاصة، وولاية وسلطاناً على أموالها، ملكاً وتنمية واستثماراً وانفاقاً، مثلها في ذلك مثل الرجل سواء بسواء.. والولاية المالية والاقتصادية من أفضل الولايات والسلطات في المجتمعات الإنسانية، على مر تاريخ تلك المجتمعات.. والمسلمون مجتمعون على أن للمرأة ولاية ورعاية وسلطاناً في بيت زوجها، وفي تربية أبنائها.. وهي ولاية نص على تميزها بها وفيها حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي فضل أنواع وميادين الولايات، [كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راع عليهم وهو مسئول عنهم، والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم، والمرأة راعية على بيت بعلها وولدها وهي مسئول عنهم، ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته]..

لكن قطاعاً من الفقهاء قد وقف بالولايات المباحة والمتوخة ميادينها أمام المرأة عند الولاية الخاصة، واختاروا حجب المرأة عن «الولايات العامة»، التي تلي فيها أمر غيرها من الناس، خارج الأسرة وشؤونها.. ونحن نتفق أن وقائع تطبيقات وممارسات مجتمع النبوة والخلافة الراشدة لمشاركات النساء في العمل العام بدءاً من الشورى في الأمور العامة.. والمشاركة في تأسيس الدولة الإسلامية الأولى، وحتى ولاية الحسبة والأوسان والتجارات، التي ولها عمرين الخطاب رضى الله عنه، للشهامة بنت عبد الله بن عبد شمس [٢٠ هجرية ٦١٤/.. وانتهاء بالقتال في ميادين الوغى.. وأيضاً المواالات والتناصر بين الرجال والنساء في

سائر ميادين العمل العام تناوله القرآن الكريم تحت فريضة الأمر بالعرف والنهي عن المنكر (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرتهم الله إن الله عزيز حكيم) المتواترة.. ٧١.

نفسية وروح الحديث
وإزالة الشبهات تتطلب مناقشة الفهم المغلوط للحديث النبوي الشريف، [ما أفطح قوم على أمرهم امرأة].. إذ هو الحديث الذي يستلزم بظله كل الذين يحرمون مشاركة المرأة في الولايات العامة والعمل العام.. ولقد وردت لهذا الحديث روايات متعددة، منها: [إن يطغى قوم تملكهم امرأة].. [إن يطغى قوم ولو أمرهم امرأة].. [ولن يطغى قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة] رواها: البخاري والترمذي والنسائي والإمام أحمد.. وإذا كانت صحة الحديث من حيث «الرواية» هي حقيقة لا شبهة فيها.. فإن إغفال مناسبة ورود هذا الحديث يجعل «الدراية» بمعناه الحقيقي مخالفة للاستدلال به على تحريم ولاية المرأة للعمل العام.. ذلك أن ملايين قول الرسول صلى الله عليه وسلم «فأمر الله صلى الله عليه وسلم».. من يلي أمر فارس» [قال إلهيهم امرأة].. فقال صلى الله عليه وسلم «ما أفطح قوم ولو أمرهم امرأة».. فملايات ورد الحديث تجعله نبوءة سياسية بجزوال ملك فارس وهي نبوءة نبوية قد تحققت بعد ذلك بسنوات- أكثر منه تشريعاً عاماً يحرم ولاية المرأة للعمل السياسي العام.. فملايات ورد الحديث تجعل معنى هذا الحديث خاصاً «بالولاية العظمى» أي رئاسة الدولة وقيادة الأمة.. فالقائم كان مقام الحديث عن امرأة تولت عرش الكسروية الفارسية، التي كانت تمثل إحدى القوتين الأعظم في النظام العالمي لذلك التاريخ.. ولا خلاف بين جمهور الفقهاء باستثناء طائفة من الخوارج على اشتراط «الذكورة» فيمن يلي «الإمامة العظمى» والخلافة العامة لدار الإسلام وأمة